التمويل المصرفي الإسلامي: مفهومه وتأصيله الشرعي وأثره في الفرد والمجتمع

Islamic Banking Finance: Its Concept, Sharia Foundation, and Impact on the Individual and Society

علاء عبود محمد

Alaa Abboud Mohammed

أ. د. حميد عبداللطيف جاسم

Prof. Dr. Hameed Abdul-Lateef Jassim

جامعة سامراء –كلية الشريعة

University of Samarra - College of Islamic Sciences

الكلمات المفتاحية: التمويل، التمويل المصرفي الإسلامي، المصارف الإسلامية، التأصيل الشرعي، التنمية، الفرد، المجتمع.

Keywords: Finance, Islamic Banking Finance, Islamic Banks, Sharia Foundation, Development, Individual, Society.

الملخص

يتناول هذا البحث موضوع التمويل المصرفي الإسلامي: مفهومه وتأصيله الشرعي وأثره في الفرد والمجتمع، من خلال بيان معنى التمويل في اللغة والاصطلاح الاقتصادي، ثم توضيح مفهومه في المصارف الإسلامية بوصفه أداة مالية تقوم على تقديم المال أو الموجودات بصيغ مشروعة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتبتعد عن الربا والغرر والميسر والظلم، وقد بيّن البحث أن التمويل المصرفي الإسلامي لا يقتصر على كونه عملية اقتصادية تهدف إلى توفير الأموال، بل يمثل نظامًا ماليًا ذا أبعاد شرعية وتنموية، يقوم على تحقيق المصلحة، وتنمية المال، وتوجيه الموارد نحو الاستخدامات النافعة ، كما تناول البحث التأصيل الشرعي للتمويلات المصرفية الإسلامية، مبينًا أن الأصل في المعاملات المالية الإباحة ما لم يرد دليل على التحريم، وأن مشروعية التمويل ترتبط بالتزامه بالضوابط الشرعية، مثل خلوّه من الربا، ووضوح محل العقد، وملكية السلعة، والقدرة على التسليم، وانتفاء الغبن والجهالة والمقامرة، وقد أظهر البحث أن الصيغ التمويلية الإسلامية، كالمشاركة والمضاربة والسلم والاستصناع، تقوم على مبدأ الربح والخسارة وربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، وتوصل البحث إلى أن التمويل المصرفي الإسلامي يترك أثرًا واضحًا في الفرد والمجتمع؛ فعلى مستوى الفرد يسهم في توفير فرص العمل، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الادخار والتخطيط المالي، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي. أما على مستوى المجتمع، فيساعد على تنشيط الحركة، الاقتصادية، وتقليل البطالة، وتعزيز الشمول المالي، ودعم التنمية المستدامة، وتوجيه الموارد نحو مشروعات منتجة تراعي الجوانب الاجتماعية والبيئية. وبذلك يمثل التمويل المصرفي الإسلامي وسيلة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار من العدالة والضوابط الشرعية.

Abstract

This research examines Islamic banking finance: its concept, Sharia foundation, and impact on the individual and society. It first discusses the linguistic and economic meanings of finance, then explains its concept within Islamic banks as a financial mechanism based on providing funds or assets through lawful formulas that comply with Islamic Sharia and avoid usury, uncertainty, gambling, and injustice. The study shows that Islamic banking finance is not merely an economic process for providing money; rather, it is a financial system with legal and developmental dimensions aimed at achieving public benefit, developing wealth, and directing resources toward productive uses., The research also addresses the Sharia foundation of Islamic banking finance, emphasizing that the general rule in financial transactions is permissibility unless there is evidence of prohibition. The legitimacy of finance depends on compliance with Sharia controls, such as avoiding usury, ensuring clarity of the subject matter of the contract, ownership of the commodity, the ability to deliver it, and the absence of deception, uncertainty, injustice, and gambling. The study further highlights that Islamic financing modes, such as partnership, mudarabah, salam, and istisna, are based on profit-and-loss sharing and on linking finance to real economic activity, The research concludes that Islamic banking finance has a significant impact on both the individual and society. At the individual level, it contributes to creating employment opportunities, supporting small and medium-sized enterprises, promoting saving and financial planning, and achieving economic independence. At the societal level, it stimulates economic activity, reduces unemployment, enhances financial inclusion, supports sustainable development, and directs resources toward productive projects that consider social and environmental dimensions. Thus, Islamic banking finance represents an important tool for achieving economic and social development within a framework of justice and Sharia compliance.

المقدمة

يُعدّ التمويل المصرفي الإسلامي من الموضوعات المهمة في الدراسات الاقتصادية والشرعية المعاصرة، لما له من دور فاعل في تنظيم حركة المال وتوجيهه نحو مجالات الاستثمار والإنتاج وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، فالتمويل لا يقتصر على توفير الأموال فحسب، بل يرتبط بكيفية استخدامها واستثمارها بما يحقق المنفعة الاقتصادية والاجتماعية، ويمنع صور الاستغلال والظلم التي قد تنشأ عن المعاملات المالية غير المنضبطة.

وقد جاء التمويل المصرفي الإسلامي بوصفه بديلًا شرعيًا للتمويل القائم على الفائدة الربوية، إذ يقوم على صيغ مشروعة مثل المشاركة، والمضاربة، والسلم، والاستصناع، والمرابحة، وغيرها من العقود التي تراعي مبدأ العدل وتبادل المنافع وربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، فإن دراسة مفهوم التمويل المصرفي الإسلامي وتأصيله الشرعي تساعد على فهم طبيعته وأهدافه، وتوضيح أثره في الفرد والمجتمع من خلال دعم المشاريع، وتحقيق الشمول المالي، وتقليل البطالة، والمساهمة في التنمية المستدامة.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعًا يجمع بين الجانبين الشرعي والاقتصادي، وهو التمويل المصرفي الإسلامي، الذي أصبح يمثل ركنًا مهمًا من أركان العمل المصرفي المعاصر في كثير من الدول الإسلامية وغير الإسلامية.

وتظهر أهمية البحث في بيان الأسس الشرعية التي يقوم عليها التمويل الإسلامي، ولا سيما ما يتعلق بتحريم الربا والغرر والميسر والظلم، واشتراط وضوح العقد وملكية المعقود عليه والقدرة على التسليم، كما تبرز أهميته في إظهار الدور التنموي للتمويل المصرفي الإسلامي، سواء على مستوى الفرد من خلال تمكينه

اقتصاديًا ودعم مشاريعه، أم على مستوى المجتمع من خلال تنشيط الاقتصاد وتوفير فرص العمل وتعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي.

كما يساعد البحث على إبراز الفارق بين التمويل المصرفي الإسلامي والتمويل التقليدي، من حيث الأساس الشرعي والغاية الاقتصادية والاجتماعية، إذ لا يهدف التمويل الإسلامي إلى تحقيق الربح فقط، بل يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة والتنمية العادلة في إطار من الالتزام الشرعي.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى بيان مفهوم التمويل في اللغة والاصطلاح الاقتصادي، ثم توضيح مفهوم التمويل في المصارف الإسلامية من حيث طبيعته وأهدافه وصوره.

كما يهدف إلى تأصيل التمويلات المصرفية تأصيلًا شرعيًا من خلال بيان الأدلة والقواعد العامة التي تحكم المعاملات المالية في الإسلام، وفي مقدمتها قاعدة أن الأصل في المعاملات الإباحة ما لم يرد دليل على التحريم.

ويسعى البحث كذلك إلى توضيح الضوابط الشرعية التي يجب مراعاتها في التمويل المصرفي الإسلامي، مثل خلو المعاملة من الربا والغرر والجهالة والغبن والميسر، وضرورة أن يكون محل العقد معلومًا ومملوكًا وقابلًا للتسليم.

كما يهدف البحث إلى دراسة أثر التمويلات المصرفية الإسلامية في الفرد، من حيث دعم المشروعات، وتحسين الدخل، وتعزيز الادخار، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي. ويهدف أيضًا إلى بيان أثرها في المجتمع من حيث تنشيط الاقتصاد، وتقليل البطالة، وتحقيق الشمول المالي، ودعم التنمية المستدامة.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن التمويل المصرفي يُعد من أهم الأدوات الاقتصادية المعاصرة، إلا أن مشروعيته وآثاره تختلف باختلاف الأسس التي يقوم عليها، فالتمويل

التقليدي غالبًا ما يرتبط بالفائدة الربوية، في حين يسعى التمويل المصرفي الإسلامي إلى تقديم بديل قائم على أحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها.

ومن هنا تبرز مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي: ما مفهوم التمويل المصرفي الإسلامي، وما تأصيله الشرعي، وما أثره في الفرد والمجتمع؟ ويتفرع عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية، منها:

ما المقصود بالتمويل لغة واصطلاحًا؟ وما مفهوم التمويل في المصارف الإسلامية؟ وما الضوابط الشرعية التي تحكم التمويلات المصرفية؟ وكيف تؤثر هذه التمويلات في حياة الفرد الاقتصادية والاجتماعية؟ وما أثرها في تنمية المجتمع وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي؟

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف مفهوم التمويل المصرفي الإسلامي وبيان طبيعته وصوره، ثم تحليل الأسس الشرعية التي يقوم عليها، وربطها بالآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه.

كما يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال تتبع التعريفات اللغوية والاقتصادية والشرعية للتمويل، واستقراء الضوابط التي تحكم المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية، ولا سيما ما يتعلق بتحريم الربا والغرر والميسر والظلم.

ويستعين البحث أيضًا بالمنهج التحليلي في دراسة أثر التمويلات المصرفية الإسلامية على الفرد والمجتمع، من خلال تحليل دورها في دعم المشاريع، وتعزيز الشمول المالي، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك تجمع منهجية البحث بين التأصيل الشرعي والتحليل الاقتصادي والاجتماعي للموضوع.

المبحث الاول

مفهوم التمويل المصرفي وتأصيله الشرعي

المطلب الاول: تعريف التمويل والمصارف

الفرع الاول: تعريف التمويل

اولا: التمويل في اللغة

التمويل في اللغة "مأخوذ من المول، والواو والميم واللام كلمة واحدة، هي تمّول الرجل: اتخذ مالاً" (الرازي، 1999، 1822/4؛ ابن منظور، 1993، 152/14؛ ابن فارس، 1969، 286/5)، ويرجع مصطلح التمويل في اللغة الى المال وهو " كل ما يملكه الفرد أو تملكه الجماعة من متاع أو عروض تجارة أو عقار أو نقود أو حيوان أموال، وقد أطلق في الجاهلية على الإبل، ويقال رجل مال ذو مال" (مصطفى وآخرون، 1972، 892/2).

وقيل "المال في الأصل ما يملك من الذهب والفضة، ثم أطلق على كل ما يقتنى ويملك من الأعيان، وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الإبل لأنها كانت أكثر أموالهم، وملت وتمولت كله كثر مالك، ويقال تمول فلان مالا إذا اتخذ قينة، ومال الرجل يمول ويمال مولا ومؤولا إذا صار ذا مال، وتصغيره مويل" (ابن منظور، 1993، 152/14).

وقيل "مال وملت وتموّلت: كثر مالك وملته بالضم أعطيته المال. فالتمويل هو إنفاق المال، وأموله تمويلا: أي أزوده بالمال (الفيروزآبادي، 2005، 1059).

ثانيا: التمويل في الاقتصاد

عرف التمويل في اصطلاح علماء الاقتصاد عدة تعاريف، فقد عرف على انه "انتقال لرؤوس الأموال في وقت الحاجة إليها من أصحاب الفوائض إلى أصحاب

العجز عن طريق قنوات الوساطة بشتى أنواعها من أجل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتحقيقا لعوائد في مستوى مقبول من الخطر" (العمدوني، د.ت، 18).

وعرف التمويل على انه "مجموعة من الحقائق والمبادئ العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الاموال من المصادر المختلفة وحسن استخدامها لكل من الأفراد ومنشآت الاعمال والحكومات" (العامري، 2001، 1).

كما عرف التمويل بانه "توفير المال لاستثماره في مشاريع اقتصادية لتحقيق ربح او فائدة" (محمد، 2015، 421).

وقد عرف التمويل ايضا على انه "استثمار المال في مشاريع اقتصادية لتحقيق نمو وتنمية" (يسري، 2012، 320).

ثالثا: مفهوم التمويل في المصارف الاسلامية

عرف التمويل في المصارف الاسلامية على انه "تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية" (قحف، 2004، 12).

وعرف التمويل بانه "تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية" (البلتاجي، 2005، 14).

والذي يبدو لي مما سبق ان التمويل عملية اقتصادية تهدف إلى تجميع الأموال من مصادرها المختلفة وتوجيهها إلى الاستخدامات الأكثر كفاءة، سواء لدى الأفراد أو المؤسسات أو الحكومات، بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية ويُسهم في تحقيق التنمية.

المطلب الثاني: تأصيل التمويلات المصرفية

التمويل المصرفي في الإسلام ليس مجرد عملية اقتصادية أو تجارية متعارف عليها في الأسواق الحديثة، بل هو علاقة مالية تُبنى على أسس شرعية تراعي أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، ففي الإسلام تُنظَّم العلاقات المالية على ضوء الأدلة الشرعية الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية، وتتمحور حول قيم العدالة، ومنع الظلم والاستغلال، وتحقيق المنفعة للأفراد والمجتمع، وقام الأصل في التمويل المصرفي الإسلامي هو تحقيق مصلحة المجتمع دون الإضرار بأحد، ومنع كل ما يدخل في أكل أموال الناس بالباطل ، ومن هذا المنطلق، فإنّ التمويل المصرفي في الشريعة ليس مقصورًا على مجرد إقراض الأموال، بل هو تمويل يقوم على العقود المشروعة التي تتناسب مع مقاصد الشريعة من تحقيق النمو الاقتصادي المنصف، وتقليل الفوارق الاجتماعية، وتنمية المجتمع بما يحقق مصلحة الفرد والجماعة في ضوء الشريعة الإسلامية ، وقد ظهر التمويل المصرفي الاسلامي ضمن اطر عمل المصارف الاسلامية نتيجة المعاملات غير المشروعة التي تدخل في الربا والحيل الموصلة الى الربا وخلو الكثير من المعاملات المالية من الصدق والامانة.

كما التمويل هو من أنواع التجارات، وعليه فحكمه بالنسبة للممول هو الجواز والإباحة؛ فالأصل في المعاملات المالية هي الإباحة ، فحكم التمويل بالنسبة للممول هو الجواز، وقد يكون الممول مأجورا إذا احتسب الأجر في قضاء حاجة أخيه، ولا يضره طلبه للربح، ولكن على الممول أن لا يغالي في قيمة السلعة حتى لا يثقل كاهل طالب التمويل كما تفعله كثير من الشركات والبنوك (المعيدي، 2017، 24).

ومن هذا المنطلق ينبغي الأخذ بعمليات التمويل الإسلامي الذي يعتمد على الربح والخسارة وفق مفهوم الخراج بالضمان في أنشطته مثل صيغ المشاركة المضاربة بيع السلم الاستصناع ومنع عمليات الغش والتدليس والفساد الأخلاقي والاحتكار والاكتناز الذي يحرم الدورة الاقتصادية من دوران النقد والاعتماد على مبدأ تقليب الأموال لغرض تحقيق الربح الحلال وتحقيق منفعة الفرد والمجتمع وتنمية المجتمعات

والإكثار من الصدقات وهذا بالضرورة سيؤدي على القضاء على البطالة المستشرية في البلدان الإسلامية من خلال منح الغارمين الغارقين بالديون والتوسعة عليهم (الشمري، 2022، 14).

ومن أهم الأشياء التي يجب التنبه لها، وهي التي يقع فيها الخلل في عقود التمويل، هي السلعة " المعقود عليه"، وهذا الركن من أركان التمويل له شروط يجب أن تتحقق أثناء العقد، وهي (المعيدي، 2017، 35):

اولا: أن يكون المعقود عليه سواء كانت السلعة أو الثمن معلوما للعاقدين عند العقد حتى تنفي الجهالة لما جاء في صحيح مسلم: "أن النبي ﷺ نهى عن بيع الغرر" (مسلم، د.ت، 3/5)، ومن الغرر أن تكون السلعة أو الثمن مجهولا.

ثانيا :أن يكون المعقود عليه مملوكا للعاقد، يعني :لا يجري الشخص عقد على سلعة وهو لا يملكها، أو يشتري بثمن هو لا يملك ذلك الثمن، ويقوم مقام المالك وكيله أو الوصي أو الناظر على الوقف ونحو ذلك، فلا بد أن يكون العاقد مالكا للسلعة او ممن يقوم مقام المالك للسلعة.

ثالثا :القدرة على التسليم: أن يكون العاقد قادرا على تسليم السلعة إذا كان ملزما بتسليم السلعة أو قادرا على تسليم الثمن، إذا كان هو الذي يطالب بتسليم الثمن.

وقد بني التمويل المصرفي كغيره من المعاملات المالية في المصارف الاسلامية على ضوابط :

1. الاصل فيه الحل كباقي المعاملات لقوله تعالى(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ).
2. ان يكون التمويل خالي من الربا فلا تصح الزيادة بأي شكل من الاشكال لقوله تعالى(وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) ، وإن الربا من أكبر الكبائر وتحريمه قطعي في كتاب الله سبحانه وتعالى، وفي سنة النبي صلى الله عليه وسلم، وإن المسلم إذا دقق النظر في النصوص الشرعية الواردة في تحريم الربا لَوقف على خطورة هذه الكبيرة والنتائج المترتبة عليها (عفانة، 2009، 13).
3. خلو المعاملة من الغبن والظلم ،أمرنا سبحانه وتعالى في أكثر من موضع في كتابة الكريم بالعدل منها ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ

أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا. فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا ۚ وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ ،وقال تبارك تعالى ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۚ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ وَلَا تَنقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ ۚ إِنِّي أَرَاكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ . وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾.

4. خلو المعاملة من الميسر والمقامرة وعن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال " نهي رسول صلى الله عليه وسلم، عن بيع الحصاة وبيع الغرر" (مسلم، د.ت، 3/5).

المبحث الثاني

اثرها على الفرد والمجتمع

تُعدّ التمويلات المصرفية من الأدوات الرئيسة الداعمة للتنمية المستدامة، إذ لم يعد دور المصارف يقتصر على تقديم الائتمان، بل امتد ليشمل تعزيز الشمول المالي ودعم الاستثمار المنتج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وانطلاقًا من ذلك، تبرز أهمية دراسة أثر التمويلات المصرفية على كلٍ من الفرد والمجتمع، لما لذلك من دور مباشر في تحسين مستوى المعيشة، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودعم متطلبات التنمية المستدامة الشاملة.

المطلب الاول: **اثرها على الفرد**.

يمثل التمويل المصرفي آلية أساسية في دعم التنمية المستدامة على مستوى الأفراد لأن دوره يتجاوز مجرد توفير الائتمان، ليشمل تعزيز الشمول المالي الذي يتيح للفئات المختلفة الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، وهذا بدوره يسهم في إدماج الأفراد اقتصادياً واجتماعياً ضمن دائرة الأنشطة المؤثرة في التنمية المستدامة، كما أن الشمول المالي يُعد جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الشاملة لأنه يوسع من قدرة الأفراد على ادخار مواردهم، الوصول إلى القروض، وإدارة المخاطر المالية بطريقة تستند إلى نظم مصرفية مؤسسية موثوقة، مما يعزز النمو الاقتصادي الاجتماعي ويقلل من الاعتماد على مصادر تمويل غير رسمية (الأطروش، 2024، 4388).

كما ان التمويلات المصرفية تمكّن الأفراد من الاستثمار في مشاريع صغيرة ومتوسطة، والتي تُعد قاطرة للنمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل، فبدلاً من الاقتصار على الادخار فقط، فإن تمويل المشاريع يُمكن الأفراد من خلق مصادر دخل جديدة، تعزيز قدراتهم الإنتاجية، والمساهمة في التنمية المحلية، حيث أن توجيه التمويل المصرفي نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يدعم فقط تحقيق أهداف التنمية

المستدامة المرتبطة بالنمو الاقتصادي بل يعزز أيضاً الاستقلال المالي للأفراد ويزيد من مساهمتهم في النشاط الاقتصادي العام (طايل، 2024، 585).

وكذلك فإن التمويل المصرفي يساهم في تعزيز سلوكيات مالية مستدامة لدى الأفراد من خلال تعزيز ثقافة الادخار والتخطيط المالي، فوجود حسابات مصرفية ومنتجات مالية ملائمة يمكن الأفراد من تنظيم مواردهم المالية، التخطيط للمستقبل، والتعامل مع الصدمات الاقتصادية بشكل أكثر مرونة، مما يعزز الاستقرار المالي الفردي ويدعم الاستدامة المالية على المدى الطويل، وهذه البُعد الوقائي والإداري للتمويل المصرفي يساعد في تقليل معدلات الفقر والبطالة عبر توفير أدوات مالية تشجع على العمل المنتج بدلاً من الاستهلاك غير المخطط (الأطروش، 2024، 4389).

كما يتجه التمويل المصرفي الحديث نحو تضمين الاعتبارات البيئية والاجتماعية ضمن سياساته التمويلية، خاصة في إطار ما يُعرف بالتمويل الأخضر والمستدام الذي يستهدف توجيه الموارد نحو أنشطة صديقة للبيئة، وهذا التوجه لا يفيد الأفراد فقط من حيث التخفيف من المخاطر البيئية على المدى الطويل، بل يعزز أيضاً فرص توظيف الأفراد في قطاعات اقتصادية جديدة مثل الاقتصاد الأخضر والتقنيات النظيفة، مما يوسع من فرص العمل المستدامة ويحفز النمو الاقتصادي البيئي المتوازن (حفاي وشخوم، 2018، 38).

المطلب الثاني: اثرها على المجتمع.

يؤثر التمويل المصرفي بشكل مباشر على البنية الاقتصادية للمجتمع من خلال تعزيز النشاط الإنتاجي وخلق فرص العمل، إذ يعمل الإقراض المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز الإنتاج المحلي ورفع الناتج القومي، مما ينعكس بشكل إيجابي على مستوى الدخل العام والقدرة الشرائية داخل المجتمع، ويسهم في تقليل معدلات البطالة وتوسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية (محمد، 2020، 35).

ويُعد التمويل المصرفي عنصرًا مهمًا في تعزيز الإدماج المالي والاجتماعي في المجتمع، إذ يساهم الشمول المالي – الذي يحدث عبر توفير الخدمات المصرفية

لمختلف الفئات – في تقليل الفوارق الاجتماعية وتمكين الشرائح المهمشة من الاندماج في الاقتصاد الرسمي، بما يضمن توزيعًا أكثر عدالة للفرص الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الوسائل غير الرسمية في التمويل، وهذا الدور الاجتماعي للقطاع المصرفي في دعم الإدماج المالي مؤكد في الأدبيات التي تربط بين الشمول المالي وتحسين مؤشرات التنمية البشرية (العبيدي، 2018، 73).

كما يمتد أثر التمويل المصرفي إلى تعزيز الاستقرار المالي داخل المجتمع من خلال تشجيع ثقافة الادخار والاستثمار، إذ يساعد توفر منتجات مالية متنوعة الأفراد والمؤسسات على إدارة مواردهم بشكل أكثر كفاءة، مما يسهم في تعزيز الادخار والاستثمار طويل الأجل، ويقلل من مخاطر الاعتماد على الدين غير الرسمي، وهذا يعزز من قدرة المجتمع على مواجهة الهزات الاقتصادية ويحقق استدامة مالية أكبر للمستقبل (الغايش، 2022، 101).

وقد يساهم التمويل المصرفي المستدام في توجيه الموارد نحو مشروعات تراعي الاعتبارات البيئية والاجتماعية، وهذا يعزز من قدرة المجتمع على مواجهة تحديات البيئة وتحقيق تنمية شاملة تراعي الاستدامة، حيث يلعب توجيه التمويلات نحو أنشطة صديقة للبيئة دورًا في خلق فرص عمل جديدة في قطاعات الاقتصاد الأخضر ويحفز التحول نحو اقتصاد نابض ومستدام ضمن المجتمع، وكذلك يسهم التمويل المصرفي في رفع مستوى الوعي المالي بين أفراد المجتمع، إذ يعزز من فهم الأفراد لكيفية استخدام الخدمات المالية بفعالية، مما يطور الكفاءة المؤسسية لدى المستفيدين ويقلل من المخاطر المرتبطة بسوء الإدارة المالية، وبالتالي يخلق بيئة مجتمعية أكثر قدرة على التخطيط المالي والتفاعل مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (تهامي، 2023، 242).

الخاتمة

يتضح من خلال هذا البحث أن التمويل المصرفي الإسلامي يمثل أحد الموضوعات المهمة في الدراسات الاقتصادية والشرعية المعاصرة، لما له من ارتباط مباشر بحاجات الأفراد والمؤسسات والمجتمع، ولما يقوم عليه من ضوابط شرعية تميّزه عن التمويل التقليدي. فالتمويل في أصله يرتبط بتوفير المال وتوجيهه نحو مجالات الاستثمار والإنتاج، إلا أن خصوصيته في المصارف الإسلامية تتمثل في كونه تمويلًا منضبطًا بأحكام الشريعة الإسلامية، يقوم على المشروعية والعدالة وتجنّب الربا والغرر والميسر والظلم.

وقد تبيّن أن التمويل المصرفي الإسلامي ليس مجرد وسيلة للحصول على الأموال، وإنما هو نظام مالي يسعى إلى تحقيق التوازن بين الربح المشروع والمصلحة الاجتماعية. فهو يربط حركة المال بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، ويجعل التمويل قائمًا على عقود مشروعة مثل المشاركة والمضاربة والسلم والاستصناع وغيرها من الصيغ التي تقوم على تبادل المنافع وتحمل المخاطر بصورة عادلة بين أطراف العلاقة التمويلية.

كما ظهر من خلال البحث أن التأصيل الشرعي للتمويلات المصرفية يقوم على قاعدة عامة مفادها أن الأصل في المعاملات المالية الإباحة، بشرط خلوها مما حرّمته الشريعة الإسلامية. ولذلك فإن مشروعية التمويل المصرفي الإسلامي ترتبط بمدى التزامه بالضوابط الشرعية، ومن أهمها خلو المعاملة من الربا، ووضوح محل العقد، وملكية المعقود عليه، والقدرة على تسليمه، وانتفاء الجهالة والغرر والغبن والاستغلال.

أما من حيث الأثر، فقد تبيّن أن التمويلات المصرفية الإسلامية تؤثر إيجابًا في الفرد من خلال تمكينه من الحصول على التمويل اللازم لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحسين مستوى دخله، وتعزيز قدرته على الادخار والتخطيط المالي، وتحقيق قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي. كما تسهم هذه التمويلات في إدماج الأفراد في النظام المالي الرسمي وتقليل اعتمادهم على مصادر التمويل غير المنظمة.

وعلى مستوى المجتمع، تؤدي التمويلات المصرفية الإسلامية دورًا واضحًا في تنشيط الحركة الاقتصادية، ودعم الاستثمار المنتج، وتوفير فرص العمل، وتقليل البطالة، وتعزيز الشمول المالي، فضلًا عن مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة إذا وُجهت نحو مشاريع نافعة تراعي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن ثم فإن التمويل المصرفي الإسلامي لا يحقق منفعة فردية فحسب، بل يسهم أيضًا في بناء اقتصاد أكثر عدالة واستقرارًا.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر باللغة العربية

1. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا. (1969). معجم مقاييس اللغة (تحقيق: عبد السلام محمد هارون). دار الفكر.
2. ابن منظور، محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي. (1993). لسان العرب (ط3). دار صادر.
3. الأطروش، إسلام عاطف أحمد. (2024). تأثير الشمول المالي على التنمية المستدامة: دراسة ميدانية بالتطبيق على البنوك التجارية في مصر. المجلة العلمية للدراسات والبيئة، 15(4).
4. البلتاجي، محمد. (2005). صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك. في وقائع المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
5. تهامي، خالد صبيح الهادي. (2023). تأثير التمويل الأخضر على أداء المنظمة: الدور الوسيط للاستدامة المالية. مجلة البحوث التجارية، 45(3).
6. حفاي، عبد القادر، & شخوم، رحيمة. (2018). التمويل الإسلامي الأخضر ودوره في خدمة التنمية المستدامة. مجلة دفاتر اقتصادية، 10(2).
7. الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر. (1999). مختار الصحاح (تحقيق: يوسف الشيخ محمد). المكتبة العصرية.
8. الشمري، صادق راشد. (2022). التمويلات المصرفية الإسلامية.
9. طايل، إيمان محمد خيري. (2024). دور التمويل الأخضر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 10(3).
10. العامري، محمد علي إبراهيم. (2001). الإدارة المالية. دار ابن الأثير.

11. العبيدي، علي حسين. (2018). الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. دار المسيرة.
12. عفانة، حسام الدين بن موسى محمد. (2009). يسألونك عن المعاملات المالية المعاصرة (ط1). المكتبة العلمية ودار الطيب.
13. العمدوني، لطفي بن حمادي بن سعد. (د.ت). التركيب في عقود منتجات التمويل الإسلامي: دراسة فقهية تأصيلية [بدون ناشر].
14. الغايش، علياء محمد عبد الجليل. (2022). دور الشمول المالي والتكنولوجيا المصرفية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية وتطبيقية على مصر. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات.
15. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. (2005). القاموس المحيط (تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي). مؤسسة الرسالة.
16. قحف، منذر. (2004). مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي (ط3). المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
17. محمد، أحمد. (2015). الاقتصاد المعاصر (ط2). دار الكتب العلمية.
18. محمد، مودة عبد الرحمن عبد الماجد. (2020). أثر التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
19. مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري. (د.ت). صحيح مسلم (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي). دار إحياء التراث العربي.
20. مصطفى، إبراهيم، الزيات، أحمد، عبد القادر، حامد، & النجار، محمد. (1972). المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية.
21. المعيدي، عبد الله. (2017). أحكام عقود التمويل في الفقه الإسلامي (ط1). دار كنوز إشبيليا.
22. يسري، محمد عبد الرحمن. (2012). الاقتصاد الدولي (ط1). الدار الجامعية.

ثانياً: المصادر مترجمة

1. Ibn Fāris, Aḥmad ibn Fāris ibn Zakariyyā. (1969). Maqāyīs al-Lughah (Ed. ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn). Dār al-Fikr.
2. Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram al-Anṣārī al-Ifrīqī. (1993). Lisān al-ʿArab (3rd ed.). Dār Ṣādir.
3. Al-Aṭrūsh, Islām ʿĀṭif Aḥmad. (2024). The impact of financial inclusion on sustainable development: A field study applied to commercial banks in Egypt. Scientific Journal of Environmental Studies, 15.(4)
4. Al-Baltājī, Muḥammad. (2005). Proposed formulas for financing small enterprises and the accounting treatment of diminishing partnership. In Proceedings of the 12th Annual Conference of the Arab Academy for Banking and Financial Sciences.
5. Tihāmī, Khālid Ṣubayḥ al-Hādī. (2023). The impact of green finance on organizational performance: The mediating role of financial sustainability. Journal of Commercial Research, 45.(3)
6. Ḥafāy, ʿAbd al-Qādir, & Shakhūm, Raḥīmah. (2018). Islamic green finance and its role in achieving sustainable development دفاتر اقتصادية .Journal, 10.(2)
7. Al-Rāzī, Zayn al-Dīn Muḥammad ibn Abī Bakr. (1999). Mukhtār al-Ṣiḥāḥ (Ed. Yūsuf al-Shaykh Muḥammad). Al-Maktabah al-ʿAṣriyyah.
8. Al-Shammarī, Ṣādiq Rāshid. (2022). Islamic banking financing. Dār al-Yāzūrī.
9. Ṭāyil, Īmān Muḥammad Khayrī. (2024). The role of green finance for SMEs in achieving sustainable development. Journal of Legal and Economic Studies, 10.(3)
10. Al-ʿĀmirī, Muḥammad ʿAlī Ibrāhīm. (2001). Financial management. Dār Ibn al-Athīr.
11. Al-ʿUbaydī, ʿAlī Ḥusayn. (2018). Financial inclusion and its role in achieving sustainable development. Dār al-Masīrah.

12. ʿAfānah, Ḥusām al-Dīn ibn Mūsā Muḥammad. (2009). They ask you about contemporary financial transactions (1st ed.). Al-Maktabah al-ʿIlmiyyah & Dār al-Ṭayyib.
13. Al-ʿAmdūnī, Luṭfī ibn Ḥammādī ibn Saʿd. (n.d.). Structuring contracts in Islamic finance products: A foundational jurisprudential study [No publisher].
14. Al-Ghāyish, ʿAlyāʾ Muḥammad ʿAbd al-Jalīl. (2022). The role of financial inclusion and banking technology in achieving sustainable development: An analytical and applied study on Egypt. Journal of the Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls.
15. Al-Fīrūzābādī, Majd al-Dīn Muḥammad ibn Yaʿqūb. (2005). Al-Qāmūs al-Muḥīṭ (Ed. Muḥammad Naʿīm al-ʿArqasūsī). Muʾassasat al-Risālah.
16. Qahf, Munzir. (2004). The concept of finance in Islamic economics (3rd ed.). Islamic Research and Training Institute.
17. Muḥammad, Aḥmad. (2015). Contemporary economics (2nd ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
18. Muḥammad, Mawaddah ʿAbd al-Raḥmān ʿAbd al-Mājid. (2020). The impact of bank financing on economic development (Unpublished doctoral dissertation). Sudan University of Science and Technology.
19. Muslim, Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Qushayrī. (n.d.). Ṣaḥīḥ Muslim (Ed. Muḥammad Fuʾād ʿAbd al-Bāqī). Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.
20. Muṣṭafā, Ibrāhīm, Al-Zayyāt, Aḥmad, ʿAbd al-Qādir, Ḥāmid, & Al-Najjār, Muḥammad. (1972). Al-Muʿjam al-Wasīṭ. Academy of the Arabic Language.
21. Al-Muʿīdī, ʿAbdullāh. (2017). Rulings on financing contracts in Islamic jurisprudence (1st ed.). Dār Kunūz Ishbīliyā.
22. Yasrī, Muḥammad ʿAbd al-Raḥmān. (2012). International economics (1st ed.). Al-Dār al-Jāmiʿiyyah.